

موقف الدارقطني في كتابه "الأفراد والغرائب" حول التفرد الغير محتمل لاستمراره في الطبقات المتأخرة (دراسة تحليلية)

PERSPECTIVE OF AL-DARAQUTNI IN HIS BOOK "AL-AFRAAD WA AL-GHARAAIB" REGARDING
UNACCEPTABLE AHADITH DUE TO ITS PERSISTENCE IN LATER PERIODS (ANALYTICAL STUDY)

سدره القمر*

دكتوراه نورة زاوي**

Abstract:

This paper aims to study Ahadis that Al-Imam Al-Daraqutni has mentioned in his book "Al-Afraad wa Al-Gharaaib" as At-tafarrud whereas they are defective due to its persistence in later periods. Hidden defects of the Hadith is one of the highly esteemed knowledge that few scholars had studied, of them, is Al-Imam Al-Daraqutni. It has a prominent role in the preservation of the Sunnah of Muhammad (peace be upon him), as mistakes of some narrators were hidden and considered authentic mistakenly. Al-Daraqutni wrote the book "Al-Afraad wa Al-Gharaaib", and compiled Ahadith of individuals and oddities. He explained strangeness and the subject of exclusivity or conflict. It is a major source for (acknowledgment of) hidden defects of hadith. The research is done practically and critically by collecting the defected ahadith and studying it according to the methodology of scholars. It consists of an Introduction to Al-Daraqutni and his book, At-tafarrud its divisions and ruling. The first section explains tafarrud i.e. rejected by scholars due to its persistence in later periods and its regulations. The second section proves the practical implementation of these ahadith through examples from the book. In conclusion, important results from research are mentioned.

Keywords: Daraqutni, Hadith, Sunnah, Tafarrud, Defected Hadith, Narrators of Hadith.

فعلم العلل من أهم أنواع علوم الحديث وأدقها التي لم تقم بمعرفتها سوى الجهابذة من أهل العلم، لحفظ السنة النبوية المطهرة من أخطاء الغامضة والخفية والأوهام الرواة، التي تدخل في الأحاديث الثقات. ومن هؤلاء الجهابذة الإمام الدارقطني (306 - 385هـ). وله كتاب جمع فيه الأحاديث الأفراد والغرائب. ذكر فيه الإمام لكل الحديث موضع التفرد والغرابة أو المخالفة في الإسناد، فهذا الكتاب يعد مصدراً أساسياً لعلم علل الحديث. اخترت من هذا الكتاب الموضوع حول الأحاديث ذكر فيها الدارقطني التفرد وهي معلولة لاستمراره في الطبقات المتأخرة. اعتمد البحث على المنهج التحليلي والتطبيقي وذلك من خلال جمع الأحاديث ذكر فيها الدارقطني التفرد وهي معلولة لاستمرارها في الطبقات المتأخرة، ثم بدراسة تحليلية لتلك الأحاديث، حسب المنهج العلمي في دراسة الأحاديث المعللة.

هو علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، كان شيخاً كبيراً، ومحدثاً عظيماً من دار القطن.⁽¹⁾ قال الخطيب البغدادي: "وكان يتفوق في علم الأثر، وفي علل الحديث، وعلم الرجال أسمائها وأحوالها جرحاً وتعديلاً... كان عارفاً بالقراءات فله فيها كتاباً وهو أول الكتاب جمع فيها الأصول على الأبواب".⁽²⁾ صنف الدارقطني أكثر من ثمانين مصنفاً، ومن بعض كتبه العلل والسنن، والأفراد والغرائب، والمؤتلف والمختلف في أسماء الرجال والضعفاء والمتروكون، والإلزامات على صحيح (البخاري ومسلم)، وغيرها.⁽³⁾ قال الذهبي: "هو شيخ الإسلام".⁽⁴⁾ وقال: "هو أول مصنف

* الباحثة بمرحلة الدكتوراة، بقسم الحديث الشريف و علومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

** أستاذ مساعد في قسم الحديث و علومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

في القراءات، وجعل لها أبواباً قبل الكتابة⁽⁵⁾ توفي الدارقطني سنة ثلاث مائة خمس وثمانون- 385هـ- ودُفن في بغداد⁽⁶⁾.

"الأفراد والغرائب" كتاب مهم وعظيم وفريد في بابيه، وهو يدل على ذاكرة قوية، و الفهم عند الإمام لا مثيل له⁽⁷⁾ قال ابن كثير: " كتاب الأفراد للدارقطني في مائة جزء، وليس له نظير، جمعه ابن طاهر المقدسي في الأطراف رتبته فيها"⁽⁸⁾. وقال ابن حجر العسقلاني: " هذا الكتاب يطلع على فوائد بالغة"⁽⁹⁾ ألف الدارقطني كتابه حسب مسانيد الصحابة، ولكن ليس له ترتيب معين، بل ذكر المسانيد كيفما حصل. يظهر عظمة الكتاب ومنزلة مؤلفه بعدد الأحاديث التي دونها الدارقطني في كتابه، وبالأحكام التي ذكرها للأحاديث، كما قال: " هذا الحديث تفرد به فلان"، "لم يرو هذا الحديث إلا فلان". والتفرد يدخل في كثير من أنواع العلل أو يكشف عنها، فيعد الكتاب مصدراً أساسياً في علل الحديث. جمع الدارقطني في كتابه الأحاديث الأفراد والغرائب. فجاء محمد ابن طاهر المقدسي- الشهير بابن القيسراني- وقام بترتيب الكتاب على الأطراف، حيث أتى بمسند الصحابي- مرتبة على حروف المعجم، بعد ذكر العشرة المبشرين بالجنة- ثم رتب الأحاديث الواردة فيه على طريقة الأطراف.

قال ابن القيسراني في مقدمة كتابه الأطراف: "خرج الدارقطني في هذا الكتاب بعض الفوائد له،... اتفق الحفاظ على تفوقه في العلم وجمعوا هذا الكتاب للدارقطني ستمائة... الأحاديث الأفراد والغرائب لا يتمكن كل أحد من الناس أن يتكلم فيه إلا من تفوق في علم الحديث، فإذا جمع بين الأطراف والأفراد يمكن الكلام على الصحيح، الأفراد أو الغريب"⁽¹⁰⁾ مع أن هذا الكتاب له أهمية علمية بالغة، ولكن على الأسف بعضه مفقود ولم يُعرف إلا خمسة أجزاء، وهي: الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون. طُبعت هذه الأجزاء كلها، و حُققت بعضها في رسالة جامعية.

ليس للكتاب نسخة كاملة، فيوجد الجزء الثاني، والجزء الثالث منه، فلهما صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والله أعلم.

إن تفرد الحديث يتفرع عنه نوعان من أنواع علوم الحديث هما: أولاً: الغريب. ثانياً: الفرد⁽¹¹⁾ الغريب لغة: هو البعيد عن الأقارب، أي هو المنفرد⁽¹²⁾ واصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد في كل الطبقات أو في بعضها، مثلاً "إنما الأعمال بالنيات"، حديث صحيح، فهو فرد غريب في أوله و مستفيض في آخره⁽¹³⁾ والعبرة للأقل، أي (وإن كان الغرابة) في طبقة واحدة، فلا تضر الزيادة على واحد، في باقي طبقات الإسناد⁽¹⁴⁾. ينقسم الغريب إلى قسمين من حيث غرابة في السند أو المتن، فهما:

1. غريب المتن والإسناد: ما تفرد برواية المتن راو واحد.
2. غريب الإسناد، دون المتن: هو الحديث الذي روى متنه كثير من الصحابة، ولكن انفرد في رواية المتن راو دون هذا الصحابي. مثلاً قال الترمذي: "غريب من هذا الوجه"⁽¹⁵⁾.

الفرد لغة: ألوتر. قال ابن فارس: "مأخوذ من الفاء والراء والدال، بمعنى وحدة، فالفرد هو ألوتر"⁽¹⁶⁾ التفرد لغة مأخوذ من الفرد. واصطلاحاً: "هو الحديث الذي تفرد به الراوي، فإذا كان التفرد في الأصل أو في كل الإسناد، فهو الفرد المطلق، وإلا فهو الفرد النسبي"⁽¹⁷⁾.

قال نور الدين محمد عتر الحلبي: "هو ما تفرد به روايه بأي وجه من وجوه التفرد. فهو أعم من الغريب تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب"⁽¹⁸⁾ عرقه الذهبي اصطلاحاً فقال: "والتفرد إذا انفرد به الراوي إسناداً ومتناً"⁽¹⁹⁾ ينقسم التفرد بالنسبة لموضعه إلى قسمين: التفرد المطلق والتفرد النسبي. اما التفرد المطلق هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل السند، أي ما كانت الغرابة في أصل السند. المثال: الحديث "إنما الأعمال بالنيات"⁽²⁰⁾، تفرد برواية الحديث عمر بن الخطاب. قد يكون استمرار التفرد إلى نهاية الإسناد، وقد يروي عن المتفرد كثير من الرواة⁽²¹⁾.

اما التفرد النسبي هو أن يكون الغرابة في خلال السند، فيرويه راويين أو أكثر في الأصل، ثم يروي راو و ينفرد عن الرواة الآخرين. المثال: مالك روى عن شيخه الزهري عن شيخه أنس: "حينما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فكان عليه مغفرة". في هذا الحديث تفرد نسبي لمالك عن شيخه الزهري. وقع التفرد فيه بالنسبة إلى راو معين، فسمي هذا القسم بـ "التفرد النسبي".⁽²²⁾ هناك أنواع وقعت التفرد فيها بالنسبة إلى شيء خاص، فهي:

1. تفرد الثقة عند الرواية: مثل قولهم: تفرد به الثقة.
2. تفرد الراوي عن شيخه: مثل قولهم: تفرد بهذا الحديث فلان عن شيخه، ولو كان له أوجه أخرى عن آخرين.
3. تفرد أهل بلدة أو أهل جهة: مثل قولهم: "تفرد به البصريون، أو تفرد به المدينيون".
4. تفرد أهل بلدة عن أهل بلدة أخرى: مثل قولهم: تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن

أهل الحجاز.⁽²³⁾

قال الشيخ حسن بن محمد مشاط: "القسم الأول الفرد المطلق إذا انفرد راو بسند الحديث، فإذا كان الراوي تام الضبط ولا يخالف الرواة الأحفظ منه فحكم الحديث الصحة، ويكون حسن إذا قارب الضبط ولا يخالف الحفاظ غيره".⁽²⁴⁾ "والقسم الثاني للفرد المقيّد: فإذا كان التفرد بنسبة لشئ مخصوص ...".⁽²⁵⁾

هناك رابط مشترك بين الفرد والغريب من حيث اللغة والاصطلاح: وهو معنى ومفهوم التفرد، وقد جعل هذا الإشتراك لبعض المحدثين أنهم حكموا على ترادف الفرد والغرابة، فيقولون أحياناً تفرد به راو، وأحياناً أغرب به راو، وقصدهم بهذه الأحكام شيئاً واحداً. ولكن عموم المحدثين يفرقون بينهما من حيث كثرة استعماله وقلته، فإذا قالوا الفرد، فيقصّدون به الفرد المطلق، الذي ليس له قيد، وإذا قالوا الغريب، فيقصّدون به الفرد النسبي الذي قيد بالقيد. وإن العلماء يفرقون بينهما عند التسمية الاصطلاحية، لأن عند التسمية عدم الترادف أصلاً، ولا يفرقون بينهما عند استعمالهم فعلاً.⁽²⁶⁾ والله أعلم.

لا يقبل الحديث الفرد للراوي الثقة مطلقاً كما لا يرد الحديث للراوي الضعيف مطلقاً، بل يقبل أو يرد حسب القرائن تحيط به. قال ابن الصلاح: "ينظر إلى الراوي المنفرد، فإذا كان عادلاً حافظاً ضابطاً موثقاً متقناً قبل انفراده، ولم يقدح تفرده، ... وإذا ما كان موثقاً وحافظاً ومتقناً فانفراده للرواية يكون خارماً له، يخرج عن دائرة الصحة".⁽²⁷⁾

وقال: "كثير من أهل الحديث يحكمون على التفرد بإطلاق الرّد أو النكارة أو الشذوذ، والصواب التفصيل فيه".⁽²⁸⁾

كما بين ماهر ياسين، من منهج الأئمة النقاد المتقدمين أن لا يحكم على الأحاديث الفرد بناءً على حال الراوي المتفرد فحسب دون النظر إلى القرائن تحيط بها، بل لا بد منها. إذن هناك تفاوت في الأحكام فلا يحكم بقبول تفرد الثقة مطلقاً، و رد التفرد للضعيف مطلقاً، فيسير العالم على المنهج النقدي للأحكام، لأن الثقة قد يختلف ضبطه حسب الأحوال أو الأماكن أو الشيوخ حيث يخلل عند التحديث في التلقي، أو لوسائل غير متوفرة التي تساعد على حفظ ما أخذه من شيخه، أو حدث بما ضاع تسجيله عن شيخه وإن كان من أوثق أصحابه وألزم التلاميذه، فلهذا ينكر الجهابذة من النقاد على الأحاديث الثقات – ولو أنهم الأئمة.⁽²⁹⁾

إذن التفرد هو مظنة العلة، وليست العلة بذاتها. فلا ينبغي أن يقبل أو ترد التفرد مطلقاً، بل لا بد أن يلاحظ القرائن التي يرجح جانب القبول أو الرد. إن العلماء حدد بعض القرائن التي تجعل الحديث الغريب أو الفرد غير محتمل، فهي:

- الأولى: أن يكون رواية غريبة، والأخرى مشهورة، وتكون الغريبة أولى بالشهرة.
- الثانية: أن يكون المتفرد معروفاً بأنه ليس بعدل أو ضابط.
- الثالثة: أن يكون الراوي المتفرد عنه من المشهورين برواية الحديث.
- الرابعة: أن يقع التفرد في الطبقة المتأخرة.
- الخامسة: أن يكون الإسناد من الأسانيد النادرة.

السادسة: أن يكون السند الذي فيه التفرد عاليا.

إذا كان التفرد في الطبقات المتقدمة كطبقة الصحابة أو كبار التابعين أو أتباع التابعين المعروفين كزهرى، والأوزاعي، فهو محتمل ولا يضر عند العلماء، أما إذا كان التفرد في طبقة المتأخرة كطبقة أتباع التابعين – لا سيما -غير معروفين، ومن بعدهم من تبع أتباع، فلا يحتمل عند العلماء. قال الذهبي بعد ذكر طبقات كبار الحفاظ إلى زمانه: "إذا كان الثقة الذي انفرد من التابعين فحديثه يعد صحيحا، وإذا هو من أتباع التابعين ففي حديثه صحة والاغرب، وإذا هو من تبع الأتباع فيعد حديثه غريبا وفردا، وتفردهم نادر، فمنهم تجد الراوي عنده مئتا ألف حديث، فينفرد بحديثين أو ثلاثة".⁽³⁰⁾

إذن في التفرد يراعى طبقة الراوي أيضا، إذا كان خطأ أو وهم من الراوي المتفرد ما بعد أتباع التابعين، فلا يحتمل منه. وبين ماهر الفحل: "تفرد في الطبقات المتقدمة، أي طبقة الصحابة، وكبار التابعين، فهو تفرد مقبول من الراوي الثقة -ولكن يحتاط إذا كان الراوي من طبقة التابعين وهو ضعيف أو مجهول-، لأن ما كان فرص متعددة عند المحدثين للتلاقي وتبادل المرويات، وذلك لصعوبة التنقل والسفر من جهة إلى أخرى، خاصة في العصر الصحابة والتابعين. فلا يقع عند الناقد سؤالا عن طبقتين، ... فهذا عند عدم المخالفة، ولمن هو أولى منه في الحفظ أو العدد. وإذا كان المتفرد ضعيفا أو مجهولا من التابعين فحكمه الرد".⁽³¹⁾

وقال حول التفرد في الطبقات المتأخرة: "الناس نشطوا لطلب العلم وفنونه باستمرار الوقت، انتجت مناهج متعددة في الطلب والموقف منه، فحينئذ اجتهدت المدارس الحديثية جهدا عظيما فيه وجمع المرويات، وحرصت على تلقي المرويات من مصادرها الأصلية، فبدأت الرحلات المتعددة للقاء الشيوخ والرواة ولتبادل المرويات، فإذا انفرد أحد بحديث ما من هذه الطبقات، فإن الناقد يشك فيه، خاصة إذا تفرد عن المشهورين، كالزهرى ومالك وشعبة وسفيان وغيرهم".⁽³²⁾

دراسة تطبيقية من كتاب "الأفراد والغرائب" حول التفرد الغير محتمل لاستمراره في الطبقات المتأخرة: هناك أحاديث في "الأفراد والغرائب" التي ذكر فيها الدارقطني التفرد وهي معلولة بأسباب منها:

1. معلولة بالحديث المشهور،
2. معلولة بكون المتفرد عنه من المشهورين،
3. معلولة لاستمراره في طبقات المتأخرة،
4. معلولة بالجرح في الراوي،
5. معلولة بندرة الإسناد،
6. معلولة لكونها مشتملة على كلام المنكر،
7. معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي،
8. معلولة لإبهام الراوي أو جهالته.

سأقوم بدراسة بعض الأحاديث التي ذكر فيها الدارقطني التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات المتأخرة، من خلال النمازج في كتابه "الأفراد والغرائب"، دراسة تحليلية.

المثال الأول

قال ابن القيسراني: مسند جابر
الحسن البصري عن جابر

1552 - حديث: قال النبي صلى الله عليه وسلم مداراة الناس ... الخ.⁽³³⁾

قال الدارقطني: حديث غريب عن يونس ⁽³⁴⁾ عن الحسن البصري ⁽³⁵⁾، تفرد به خازم ابن الحسين الحميسي ⁽³⁶⁾ عنه (أي عن يونس)، وتفرد به ابن الربيع ⁽³⁷⁾ عن الحميسي ⁽³⁸⁾.

تخريج الحديث

وللحديث شاهد عن أبي هريرة أخرجه البزار (14/ 263) ح 7851. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (6/ 156) ح 6070. وأخرجه الشهاب القضاعي في مسنده (1/ 147) ح 200 ولفظه "رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ ... الخ". وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (11/ 23) ح 8088 مثله ⁽³⁹⁾.
و شاهد آخر عن سعيد ابن المسيب أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب (1/ 244) ح 482 وفي مكارم الأخلاق للخرائطي (ص: 293) ح 892. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10/ 187) ح 20306. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 221) ح 25428.
وشاهد آخر عن علي أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 120) ح 4847. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (10/ 406) ح 7705 مطولا.

إسناد الحديث

الحسن بن الربيع عن أبو إسحاق خازم بن الحسين الحميسي عن يونس ابن عُبَيْدٍ عن الحسن عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
أخرجه الدارقطني في كتاب باسم جزء أبي الطاهر ص: 31 ح 73 قال: حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنِ مُحَمَّدٍ بَنِ شَاكِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَازِمُ ابْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ البصري، عَنْ جَابِرٍ، مرفوعا بلفظه.

دراسة علة الحديث

أعل الدارقطني الحديث فقال: غريب من حديث يونس ابن عُبَيْدٍ عن الحسن البصري، تفرد به أبو إسحاق خازم ابن الحسين الحميسي عنه، ف قوله صواب لأن بعد سبر الطرق لم أقف على متابع له. وقال أيضا: وتفرد به الحسن ابن الربيع عن الحميسي، لم أقف على متابع لحسن أيضا. قلت: الحسن ابن الربيع ثقة، وثقه العجلي ⁽⁴⁰⁾، وأبو حاتم ⁽⁴¹⁾.
وأبو إسحاق خازم ابن الحسين الحميسي، ضعفه ابن معين ⁽⁴²⁾. قال أبو حاتم: "يكتب حديثه وهو شيخ غير محتج به" ⁽⁴³⁾. قال ابن عدي: "معظم أحاديثه عن شيوخه ليس له متابع وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف ولكن يكتب حديثه" ⁽⁴⁴⁾.

و يونس ابن عُبَيْدٍ ثقة، وثقه أحمد، و يحيى، وأبو حاتم ⁽⁴⁵⁾.

الحسن البصري، قال الذهبي: "ثقة مشهور ولكنه مرسل ومدلس" ⁽⁴⁶⁾ وقال ابن حجر: "سيد التابعين له سماع عن عثمان ورأى علي ولكن ليس له سماع منه، من المكثرين في الحديث ولكنه مرسل، قال النسائي وغيره عن تدليسه في الإسناد" ⁽⁴⁷⁾، وهو من المرتبة الثانية ⁽⁴⁸⁾.

قلت: إذن في الإسناد أبي إسحاق خازم الحميسي ضعيف، فتفرده لا يقبل ولكونه من طبقة متأخرة أيضا. ويروي عنه الحسن بن الربيع وهو ثقة ولكنه من طبقة المتأخرة أيضا ولا يتابع عليه أحد، فتفرده لا يقبل احتياطا منه. فالإسناد معلول بهما وباقى رجال الإسناد ثقات.

سئل الدارقطني عن حديث الحسن البصري، عن جابر، مرفوعا، قال: "التودد إلى الناس نصف العقل". فقال: "يرويه خازم ابن الحسين، أبو إسحاق الحميسي، عن يونس، بهذا الإسناد مرفوعا. والمحفوظ: عن يونس ابن عبيد، عن الحسن البصري مرسلًا. وخازم ابن الحسين كوفي، معروف بكنيته، ليس من الحفاظ ولكن يعتبر به".⁽⁴⁹⁾

قلت: إذن الحديث الموصول عن الحسن عن جابر مرفوعا غير محفوظ، وأما المحفوظ عن الحسن مرسلًا فلم أقف عليه.

ملاحظة

أعل الدارقطني الحديث بتفرد الحسن ابن الربيع عن أبي إسحاق خازم ابن الحسين الحميسي عن يونس ابن غُبَيْدٍ عن الحسن البصري، وبعد سبر الطرق لم أقف علي متابعة للحديث، فقول الدارقطني بتفرد صواب. وفي الإسناد الحسن ابن الربيع ثقة تفرد، ولكنه من طبقة المتأخرة فتفرده لا يقبل احتياطا منه. يروي عن خازم أبي إسحاق، وهو ضعيف ولا يقوم به الحجة، فتفرد وهو من طبقة المتأخرة، إذن لا يقبل تفرده أيضا. الحديث محفوظ مرسلًا كما قاله الدارقطني ولكني لم أقف على الإسناد المرسل.

إذن علل الحديث:

1. التفرد،
 2. الجرح في الراوي،
 3. كون المتفرد والمتفرد عنه من طبقات المتأخرة،
- فذكر الدارقطني التفرد والحديث معلول لإستمراره في طبقات المتأخرة، والله أعلم.

المثال الثاني

قال ابن القيسراني: مسند جابر

محمد بن المنكر⁽⁵⁰⁾ عن جابر

1722 - حديث: مثل أبي بكر وعمر مثل نوح... الخ.⁽⁵¹⁾

قال الدارقطني: تفرد به عبد العزيز مولى علي ابن أبي طالب وهو الباسي⁽⁵²⁾ عن ابن عجلان⁽⁵³⁾. وتفرده به ابن زُرارة⁽⁵⁴⁾ عنه (أي عن عبد العزيز).⁽⁵⁵⁾

تخريج الحديث

لم أقف على متابعة للحديث.

إسناد الحديث: إسماعيل ابن زُرارة عن عبد العزيز عن ابن عجلان عن ابن المنكدر، عن جابر بن عبد الله مرفوعا. أخرجه أبو نعيم في طبقات المحدثين (4/ 254) تحت ترجمة 649 أبو الحسن أحمد ابن محمد بن عمر ابن أبان اللبثاني، بالتحديث عن أحمد ابن محمد، بالتحديث عن إسحاق بالتحديث عن إسماعيل، بالتحديث عن عبد العزيز، بالتحديث عن محمد بن عجلان، به مرفوعا بلفظه وفي آخره "أخذهما أشد في الله من الجارة وهو مصيب،... الخ".

دراسة علة الحديث

أعل الدارقطني الحديث فقال: تفرد به عبد العزيز ابن عبد الرحمن القرشي عن محمد ابن عجلان، بعد سبر الطرق لم أقف على متابعة له. وقال: تفرد به إسماعيل ابن زُرارة عن عبد العزيز ابن عبد الرحمن، فلم يتابع عليه أحد، فالقول الدارقطني بالتفرد صواب.

قلت: إسماعيل ابن عبد الله، أدركه أبو حاتم: ولكنه لم يكتب عنه.⁽⁵⁶⁾ ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁷⁾، وثقه الخطيب البغدادي.⁽⁵⁸⁾ وثقه ابن القطان⁽⁵⁹⁾. و ذكر الدارقطني والبرقاني إسماعيل ابن زرارَة في شيوخ البخاري، و تابعهما على ذلك الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي، و قال: روى عنه في الرقاق و التفسير.⁽⁶⁰⁾ وهو من طبقة كبار الآخرين عن تبع الأتباع، فتفرده لا يقبل احتياطاً منه لأنه من المتأخرين. و عبد العزيز ابن عبد الرَّحْمَن، قال أحمد ابن حنبل لإبنه: "أن يضرب على حديثه لأنه كذب أو موضوع فضرب ابنه عليها".⁽⁶¹⁾ ذكره ابن عدي في الكامل فقال: "ولا يتابعه الثقات عليها".⁽⁶²⁾ وقال النسائي: "ليس بثقة".⁽⁶³⁾ و محمد ابن عجلان، وثقه ابن معين⁽⁶⁴⁾ وأبو حاتم، وأبو زرعة.⁽⁶⁵⁾ قال ابن حجر: "هو تابعي وهو شيخ لمالك قال ابن حبان بتدليسه، وهو من المرتبة الثالثة".⁽⁶⁶⁾

وَمُحَمَّدُ ابن المنكر وثقه أبو حاتم⁽⁶⁷⁾، و قال ابن عيينة: "من معادن الصدق يجتمع إليه الصالحون".⁽⁶⁸⁾ قلت: إذن الإسناد معلول بإسماعيل ابن زرارَة مع أنه ثقة، فلا يقبل تفرد احتياطاً منه لأنه من طبقة متأخرة، كما فعله أبو حاتم أيضاً. وهو معلول أيضاً بضعف عبد العزيز، و بمحمد بن عجلان وهو مدلس لا يقبل عنعنه كما في هذا الحديث. فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لا يقبل.

ملاحظة

أعل الدارقطني الحديث بتفرد إسماعيل ابن زرارَة عن عبد العزيز ابن عبد الرَّحْمَن عن ابن عجلان عن ابن المنكر، فبعد التخريج و سبر الطرق لم أقف على متابعة له، إذن قول الدارقطني بالتفرد صواب. وفي الإسناد إسماعيل ابن زرارَة متأخر طبقة وهو المتفرد، فلا يقبل تفرد لكونه من المتأخرين احتياطاً منه. وفيه عبد العزيز بن عبد الرحمن شديد الضعف، و محمد بن عجلان مدلس، و عنعن فلا يقبل عنعنه. إذن علة الحديث:

1. التفرد،
2. جرح في الرواة الحديث،
3. كون المتفرد من طبقة المتأخرة فلا يقبل تفرد احتياطاً منه، والله أعلم.

النتائج

أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

1. أهمية علم العلل من بين علوم الحديث.
2. علو مكانة الإمام الدارقطني بين علماء الجهابذة و تفوقه في علم العلل.
3. كتاب الأفراد والغرائب للدارقطني، ويعد مصدراً هاماً أساسياً لعم علل الحديث، جمع فيه مصنفه أحاديث الأفراد وأحاديث الغرائب، و نص على غرابة الأحاديث وموضع التفرد أو المخالفة فيها.
4. التفرد والغرابة مترادفين عند العلماء من حيث استعمالهم.
5. التفرد هو مظنة العلة، فلا يرد مطلقاً، ولا يقبل مطلقاً أيضاً، بل ينظر إلى المرجحات و القرائن التي تحيط بها.
6. يراعي الطبقة التي وقع فيها التفرد لأنها يؤثر عند الحكم على قبول التفرد أو ردها.
7. إذا كان التفرد في طبقة الصحابة و التابعين من الثقات فيقبل و يصح، وكذلك تفرد أتباع التابعين يكون محتملاً مقبولاً خاصة إذا كان المتفرد من الأئمة المشهورين و المعروفين.
8. إذا تأخرت الطبقة بعد أتباع التابعين فلا يحتمل التفرد احتياطاً منه، كما ثبت من خلال الأمثلة المذكورة.
9. أعل الدارقطني أحاديث في كتابه "الأفراد والغرائب" بالتفرد وهي معلولة لاستمرارها في طبقة المتأخرة، كما تقدم بالأمثلة، فلا يحتمل مثل هذه الأحاديث، والله أعلم.

الهوامش والمصادر

- 1- شمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ت بشار حققه: د. بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، الأولى، 2003 م، (8/ 576) رقم الترجمة 173.
- 2- الخطيب البغدادي، أبو بكر (المتوفى: 463هـ)، تاريخ بغداد، حققه: د. بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي بيروت، الأولى، 2002 م، (13/ 487) رقم الترجمة 6357.
- 3- الزركلي (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام، نشر دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م، (4/ 314).
- 4- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، نشر: دار الحديث - القاهرة 2006م، (16/ 449).
- 5- المصدر السابق، (16/ 450).
- 6- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، دراسته وتحقيقه: مصطفى عبد القادر عطاء، ناشر دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، 1417 هـ، (12/ 39).
- 7- عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، نشر دار الأندلس الخضراء، (ص: 227-230).
- 8- أ إسماعيل بن عمر أبو الفداء (المتوفى: 774هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الثانية، (ص 61).
- 9- أبو الفضل ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ، (2/ 708).
- 10- أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار/ السيد يوسف، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ، (1/ 44).
- 11- نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، نشره: دار الفكر، دمشق: الطبعة الثالثة 1418هـ - 1997م، (ص: 396).
- 12- المرجع السابق، الموضع السابق.
- 13- محمد بن محمد أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، نشر: دار الفكر العربي، (ص: 201).
- 14- أبو حفص محمود بن أحمد طحان، تيسير مصطلح الحديث، نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة 1425هـ، (ص: 39).
- 15- المرجع السابق، (ص: 41).
- 16- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الفكر، عام النشر: 1399هـ، (4/ 500).
- 17- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شُهبة (ص: 369).
- 18- منهج النقد في علوم الحديث للحلبي (ص: 399).
- 19- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412 هـ، (ص: 43).

- 20- رواه البخاري في صحيحه، باب بَدْءِ الْوَحْيِ، حققه: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ، (6/1)، حديث 1.
- 21- تيسير مصطلح الحديث للدكتور طحان (ص: 39).
- 22- انظر: المرجع السابق (ص: 40).
- 23- انظر: المرجع السابق (ص: 41). محمود بن محمد المنياوي، الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، نشر المكتبة الشاملة، مصر الطبعة الأولى، 1432 هـ، (ص: 14).
- 24- حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: 1399هـ)، التقريرات السنوية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، تحقيق: فواز أحمد زمري، نشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، 1417هـ، (ص: 83).
- 25- انظر: المرجع السابق (ص: 84).
- 26- د. صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، نشر دار العلم للملايين، بيروت لبنان، طبعة الخامسة عشر 1984 م، (1/226).
- 27- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت 1406هـ، (ص: 79).
- 28- المرجع السابق، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1423 هـ، (ص: 170).
- 29- الدكتور ماهر ياسين الفحل، أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، (1/132).
- 30- الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 77).
- 31- انظر: أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء لماهر ياسين (1/130).
- 32- انظر: مرجع السابق (1/131).
- 33- أطراف الغرائب والأفراد (2/344).
- 34- هو يونس ابن عبيد ابن دينار العبدي مولاهم أبو عبيد البصري. الإمام، القدوة، الحجة، من صغار التابعين، وفضلائهم. ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب 11/442. سير أعلام النبلاء 6/288 رقم الترجمة 124. تقريب التهذيب ص: 613 رقم الترجمة 7909.
- 35- هو الحسن ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار بالتحتمانية والمهملة الأنصاري مولاهم من الثقات ولكنه يرسل كثيرا ويدلس. قال البزار كان يروي عنمن ليس له سماع منهم بصيغة التحديث والخطاب أي قومه الذين خُذِثُوا وخطبوا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة الثالثة، من الوسطى من التابعين، مات سنة 110 وعمره 90 قريبا. تقريب التهذيب (ص: 160) رقم الترجمة 1227.
- 36- هو خازم ابن الحسين أبو إسحاق الحميسي البصري سكن الكوفة ضعيف من الثامنة، من الوسطى من أتباع التابعين. تهذيب التهذيب 3/79 رقم الترجمة 149. تقريب التهذيب ص: 186 رقم الترجمة 1614.
- 37- هو الحسن بن الربيع أبو علي الأسدي البوراني كوفي، الحسن بن الربيع ثقة من العاشرة، كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومائتين. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3/13. سير أعلام النبلاء ط الحديث 8/445 رقم الترجمة 1649. تقريب التهذيب ص: 161 رقم الترجمة 1241.
- 38- أطراف الغرائب والأفراد (2/344).
- 39- قال البيهقي: وَصَلَهُ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى مُنْقَطِعًا. شعب الإيمان (11/24) ح 8089.
- 40- الثقات للعجلي (ص: 114).
- 41- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/14).

- 42- تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 57).
- 43- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 393).
- 44- الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 531).
- 45- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 242).
- 46- تقريب التهذيب (ص: 160) رقم الترجمة 1227.
- 47- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 29).
- 48- من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، المرجع السابق (ص: 13).
- 49- علل الدارقطني 13/ 356.
- 50- هو محمد ابن المنكر ابن عبد الله ابن الهدير بالتصغير التيمي المدني ثقة فاضل من الثالثة، من الوسطى من التابعين مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها. سير أعلام النبلاء (5/ 353) رقم الترجمة 163. تقريب التهذيب (ص: 508) رقم الترجمة 6327.
- 51- أطراف الغرائب والأفراد (2/ 392).
- 52- هو عبد العزيز ابن عبد الرحمن البالي الجوزي القرشي يروي عن خصيف روى عنه لوين. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 110) رقم الترجمة 1950.
- 53- هو محمد ابن عجلان المدني، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة، من صغار التابعين، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. تقريب التهذيب (ص: 496) رقم الترجمة 6136. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (1/ 196) رقم الترجمة 603.
- 54- هو إسماعيل ابن عبد الله ابن زرارة أبو الحسن الرقي، وقد ينسب إلى جده صدوق تكلم فيه الأزدي بلا حجة من العاشرة، كبار الآخذين عن تبع الأتباع، أيضا وهو أقدم من الذي قبله مات سنة تسع وعشرين ومائتين. تقريب التهذيب (ص: 108) رقم الترجمة 457.
- 55- أطراف الغرائب والأفراد (2/ 393).
- 56- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 181).
- 57- الثقات لابن حبان (8/ 100).
- 58- تاريخ بغداد وذيوله (6/ 259).
- 59- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/ 527).
- 60- تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/ 122).
- 61- الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 504).
- 62- انظر: المرجع السابق (6/ 505).
- 63- الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 72).
- 64- تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 225).
- 65- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 50).
- 66- من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 44).
- 67- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 98).
- 68- انظر: المرجع السابق (1/ 42).